توجيهُ قراءاتِ الإدغامِ في كتابي معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزّجّاج (٣١١هـ) والحجّة للقرّاء السّبعة لأبي عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ)

أ . د . جواد كاظم عناد محمد محمود فالح
كلية التربية – جامعة القادسية

تقديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسّلام على محمّد وآله الطّيبين الطّاهرين .

أمّا بعد :

فإنّ قضيّة الإدغام من القضايا الصّوتية المهمة التي حازت اهتمام النّحويين في مصنّفاتهم بتنوّعها ، وخاصّة كتب معاني القرآن والاحتجاج للقراءات . والقراءات القرآنيّة تُعَدّ مادةَ هذه القضيّة ؛ ومن ثَمَّ وجدنا من المناسب أن يُقيَّدَ العنوان بذكرها ، ولا يعني ذلك شمول البحث لجُلِّ القراءات التي جاء فيها الإدغام ، وإنّما اقتصر على ما كان محلَّ بحث وخلاف بين النّحويين لا ما كان محلّ اتّفاق وإجماع .

أمّا دراسة هذه القضيّة عند الزجّاج وأبي عليّ ، فَلَم تأتِ اعتباطاً بل هي تنبثقُ من العلاقة التي تربط الرّجلين ، إذ إنّ الثّاني تلميذ الأوّل . وقد سلّط البحثُ الضّوءَ على جملة من نقاط الاتّفاق والافتراق في توجيه هذه القضية مستعيناً بآراء جملة من النّحاة قدرَ ما يُسعفنا في ما نحن بصدده .

واتّبعنا في هذا البحث منهجاً وصفياً موازناً يقوم على تحليل النّصوص المختارة .

أوّلاً : إدغامُ المتماثلين

أ . إدغام المتماثلين في كلمة واحدة

١) إدغامُ المتماثلين في أوّل الكلمة:

يدور الكلام في هذا المبحث حول ما يُعرف بـ (تاءات البزّي) الّتي رواها عن ابن كثير ، إذ قرأ بتشديد التّاء في أوّل الأفعال المضارعة في مواضع عدّة نقتصر على بعض منها :

. قوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[١] : ((روى ابن أبي بزّة وعبد الوهّاب بن فليح بإسنادهما عن ابن كثير : (فَإِذَا هِيَ تّلَقف) مشدّدة التّاء ، وكان قنبل يروي عن القوّاس بإسناده عن ابن كثير أنّه قرأ: (تَلَقَّفُ) خفيفة التّاء مشدّدة القاف في هذه وأخواتها ، في كلّ القرآن)) [٢]، قال أبو عليّ: ((كأنّه لفظ بها بألف ولام ، (هِيَ تَّلَقَّف) ، فإذا ابتدأتَ

(تَلَقَّف) ابتدأتَ بها خفيفة التّاء ، ولا يمكن غير ذلك.))[٣]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا﴾[٤]. ((كان ابن كثير يشدّد التّاء والقاف في رواية البزّي وابن فليح)) [٥]، ومن الغريب أنّ الزجّاج لم يحتجّ لهذه القراءة في (تَلَقّف) في الموارد الّتي جاءت فيها ولم يذكرها بخلاف أبي عليّ.

قال أبو عليّ موجّهاً القراءة في آية الأعراف : ((وجه ما روي عن ابن كثير : (فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ) أنّه أدغَم بالتّاء ، فسكنت المدغمة ، ولو كان هذا في الماضي ، لاجتلبت له همزة الوصل مثل : ﴿فَأَدَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾[٦]، و ﴿ وَازَّيَّنَتْ ﴾[٧]، ولكن همزة الوصل لا تُجتلب في المضارع ؛ لمشابهة اسم الفاعل، وإن آخره معرب . فإذا ابتدأ بها قال : (تَلَقَّفُ) يثبت التّاء الّتي للمضارعة ، ويحذف التّاء الّتي للمطاوعة في (تَفَعَّل) .....)) [٨].

ولا تصريح ـ كما يظهر من كلام أبي عليّ ـ بعدم الجواز ، لكنّه صرّح بذلك في آية (طه) قائلاً : ((والإدغام في هذا ينبغي أن لا يجوز ؛ لأنّ المدغَم يَسْكُن ، وإذا سكن لزم أن تجلب له همزة الوصل كما جُلبت في أمثلة الماضي ..... وهمزة الوصل لا تدخل على المضارع ، ألا ترى أنّ من قال في : تَتَرَّس اتَّرَس لا يقول في المضارع : اتَّرسُونَ ، ولا : اتَّفكَّرون ، يريد : تتفكّرون ....)) [٩]. لكنّ كلامه في موضع آخر يأتي خلاف هذا ، ليفهم منه الجواز مع تفضيله الحذف على الإدغام ، قال : ((ابن كثير قد يُدغِم أحد المثلين في الآخر في الابتداء ، كما قال : (فَإِذَا هِيَ تَلَقَّفُ) ، يريد : (تَتَلَقّف) ، ولا يجوز أن يدغِم ههنا: (إذ تَتَلقونه) كما أدغَم في قوله : (تلقف) ؛ لأنّ الذّال من (إذْ) ساكنة ، فإذا أدغَمها التقى ساكنان على وجه لا يستحسن ، ألا ترى أنّ الذّال في (إذ) ليس بحرف لين كالألف في ﴿فَلَا تَنَاجَوْا﴾[١٠]، فيدغم التّاء من قوله : (تلقون) كما يدغم من (لا تَّناجوا) ، فإذا كان كذلك لم يجُز إدغام الذّال من (إذ) في التّاء ، وأمّا إذا حذفت التّاء الثّانية من (تلقّونه) ، وأنت تريد تتلقّونه ، فبقيت تاء واحدة ، لم يمتنع أن يدغم الذّال من إذ في التّاء من تَلقّونه ، فتصير تاءً مشدّدة .)) [١١].

ـ ويظهر ذلك من أبي عليّ في موضع آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾[١٢]، إذ ((قرأ ابن أبي بَزّة : (عنهو تَلَهّى) مشدّدة التّاء ، وكذلك ابن فليحٍ عن أصحابه عن ابن كثير))[١٣]. قال أبو عليّ: ((التّخفيف في التّاء الوجه ، والتّثقيل على أنّه شبّه المنفصل بالمتّصل ، وجاز وقوع السّاكن بعد حرف اللّين ، كما جاز : تُمودّ الثّوب في المتّصل)) [١٤].

ـ ومنه أيضاً ، قوله تعالى : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾[١٥] مشدّدة التّاء[١٦] . قال أبو عليّ : ((هذا في الحُسن دون قوله : (فَإِذَا هِيَ تَلَقّف) ، وذلك أنّ قبل التّاء ساكناً ، والتّاء المدغمة ساكنة، وليس حرف لين . فيكون كقول من قال : (فلا تناجَوا) ، فيكون في المنفصل مثل دابّة في المتّصل ..... ومن قال : (تخْطِفُ) فأسكن الخاء مع إدغام تاء تفتعل في الطّاء جاز على قوله : (ناراً تَلَظّى) ، فمن قال : (فَإِذَا هِيَ تلقفُ) لم يدغم في هذا الموضع لما ذكرناه، وإن أدغم فعلى قياس تخْطِفُ .)) [١٧]. وليس صعباً معرفة الفارق بين (ناراً تّلظى) و (هي تّلقّف)، فالأولى قد سُبقت بنون ساكنة ، والثّانية مسبوقة

بياء مفتوحة ، وحملاً للمنفصل على المتّصل ، فإنّ (ناراً تّلظى) تحمل على (يخْطّف) ساكنة الخاء ، ومن ثَمّ لم تكن مستحسنة عند أبي عليّ ، وإذا كان كذلك، فإنّ (هي تّلقّف) ينبغي أن تحمل على (يخِطّف) محرّكة الخاء ، وليست مستحسنة مثل (يخِطّف) ؛ لأنّ هذه كلمة واحدة و (هي تّلقف) كلمتان . ولم يُرد أبو عليّ أن يصرّح بذلك ، ونراه قد علّل عدم الاستحسان في (ناراً تّلظى) بعدم سبق التّاء بحرف مدّ نحو : (فلا تّناجَوا) ، وفي (هي تّلقّف) علّل عدم الجواز بوجوب دخول همزة الوصل إذا سكنت التّاء ، وهذا يأتي بالنّظر إلى حالتي الوصل والوقف ، فالإدغام في (هي تّلقّف) ممكن في الوصل ، وأمّا في الوقف فلا يمكن ذلك ، للابتداء بالسّاكن ، ولا فصل بين الحالتين في (ناراً تّلظى) . ونحن إذا رجعنا إلى رأي الزجّاج في نحو (يخْطّف) رأينا أنّ موقف أبي عليّ من (يخْطّف) يشابه إلى حدٍّ ما موقف الزجّاج الّذي اختلفت لهجته في بيان موقفه ، فالأخير يعترف بأنّها لغة ((ليست تسوغ في اللّفظ لصعوبتها)) [١٨]، وذكر في (نعْمّا) مثل ذلك ، لكنّه قال قبل ذلك : ((إن شئت أسكنت العين فقلت (نعْمّا) .)) [١٩]. وذكر في (يخْصّمون) بإسكان الخاء أنّها لغة رديئة[٢٠]، ثُمّ نراه يتشدّد في قراءة حمزة (اسطّاعوا) بإدغام التّاء في الطّاء ، ويصفها بـ (اللّحن) . فهو في ذلك ، أيضاً ، لا يستحسن هذه اللّغة؛ لأجل الجمع بين ساكنين ، وموقف أبي عليّ ، كما يظهر ، على هذا أيضاً ، فإذا كان كذلك ، فقد أصبح من الممكن القول بأنّ (هي تّلقّف) ونحوها تكون أكثر استحساناً من (يخْطّف) عند الزجّاج ، إن كان يحمل المنفصل على المتّصل ، وقد ظهر ذلك منه في قوله تعالى : ﴿فَلَا تَنَٰجَوۡاْ﴾ ، قال : ((وفي (تناجوا) ثلاثة أوجه: فلا تَتَناجوا بتاءين ظاهرتين ، وبتاء واحدة مدغمة مشدّدة : فلا تّناجَوا ، وإنّما أُدغمت التّاءان لأنّهما حرفان من مخرج واحد متحرّكان ، وقبلهما ألف ، والألف قد يكون بعدها الدّغم نحو : دابّة ، ورادّ ، ويجوز الإظهار ؛ لأنّ التّاءين في أوّل الكلمة ، وأنّ (لا) كلمة على حالها ، و(تناجَوا) كلمة أخرى ، فَلم يكن هذا البناء لازماً ؛ فلذلك كان الإظهار أجود ، ويجوز الإدغام ، ويجوز حذف التّاء ؛ لاجتماع التّاءين ، يُحكى عن العرب تَبيَّن هذه الخصلة ، وتتبيّن هذه الخصلة ، وفي القرآن لعلّكم تَذَكّرون...))[٢١]. وأبو عليّ كالزجّاج يجيز الحذف ، بل يستحسنه في (تذكّرون) و(تلقف) ، قال : ((وذلك حَسن لاجتماع ثلاثة أحرف متقاربة)) [٢٢].

فتبيّن إذن أنّ أبا عليّ يتابع ما ذكره الزجّاج في حمله المنفصل على المتّصل ، وإن كان الأخير لم يذكر قراءة التّشديد في (هي تّلقّف) . غير أنّه لا يخلو إمّا أن يكون رافضاً لهذا الإدغام في غير المسبوق بحرف المدّ ، أو موافقاً ، ولم يصرّح بأحدهما ، وأبو عليّ هو الآخر لم يصرّح بجواز الإدغام ، وأمّا عدم الجواز ، فذكره من جانب وجوب الإتيان بهمزة الوصل كما في الفعل الماضي ، وهو ما لا يمكن ، وذلك مفهوم من كلام الزجّاج في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ﴾[٢٣]، قال : ((... فإذا وقفت على قوله (حتّى إذا) لم تبتدئ حتّى تأتي بألف الوصل ، فتقول: ادّاركوا ... لسكون الدّال فيها))[٢٤].

وفي قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ﴾[٢٥] ، قال : ((وإذا وقفت على بل وابتدأت ، قلت : ادّارك ، فإذا وصلتَ

كسرتَ اللّام في بل لسكونها وسكون الدّال ...))[٢٦]. وتبدو المشكلة في حالتي الدّرج والوقف ، لا في حمل المنفصل على المتّصل ، فمُنِع الإدغام ؛ لِما يستلزم من الإتيان بهمزة الوصل عند الابتداء ، وأمّا في الدّرج فيبدو مستقيماً ؛ لأنّ همزة الوصل تسقط في الدّرج ، وقد ذكر ذلك الزجّاج في قوله تعالى : ﴿ بَلِ ٱدَّٰرَكَ ﴾ ، ولم يصرّح بالجواز في الدّرج ، وأشار إلى ذلك أبو عليّ في قوله : ((كأنّه لفظَ بها بألف ولام)) ، لكنّه لم يصرّح بالجواز ، غير أنّ سكوت الزجّاج وأبي عليّ هذا ، قد يشير إلى خلوّ الإدغام في الدّرج من الإشكال .

ويزيد الأمر وضوحاً قول أبي عليّ : ((وسألت أحمد بن موسى ، كيف يبتدئ من أدغَم؟ فقال كلاماً معناه أنّه يصير بالابتداء إلى قول من خفّف ويدع الإدغام .)) [٢٧]. فهذا فيه دلالة على إمكان الفصل بين حالتي الدّرج والوقف في الأداء .

ويذكر الرّضيّ الأستراباديّ علّة منع إلحاق المضارع همزة الوصل ، فيقول : ((فإذا لم يكن قبلها شيء ، لم يدغموا ، إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل ، وحروف المضارع لابدّ لها من التّصدّر لقوّة دلالتها ، وأيضاً تتثاقل الكلمة ، بخلاف الماضي ، فإنّك إذا قلت : اتّابع ، واتّبع لم يستثقل استثقال اتّنزل واتّنابزون ...)) [٢٨] .

أمّا ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، فلا يرى غير الحذف سبيلاً إلى التّخفيف ، وكأنّه لا يرى جواز حمل المنفصل على المتّصل ، قال : ((فإن اجتمع إلى تاء تَفْعل وتفاعل تاء أخرى إمّا للمذكر المخاطب أو للمؤنّثة الغائبة نحو قولك : تتكلّم ، وتتغافل ، فإنّك تحذف إحدى التّاءين ، فتقول : يا زيدُ لا تكلّم ، ويا عمرو لا تغافل ، لأنّه لمّا اجتمع المثلان ثقل عليهم اجتماع المثلين ، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغام لما يؤدّي إليه من سكون الأوّل ، ولم يكن الإتيان بالألف للوصل .... فوجب حذف أحدهما .... قال الله تعالى : ﴿ نَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[٢٩].)) [٣٠].

وكلامه يدلّ بوضوح على رفضه الإدغام في نحو (فلا تّناجَوا) ، من خلال ما ذكره من قوله : (يا زيدُ لا تكلّم) ؛ ومن ثَمّ لا يُقيم اعتباراً لحالتي الدّرج والوقف ، لأنّه قد علِم أنّ جواز الإدغام في المسبوق بالمدّ حملاً على المتّصل يلزم إلى جانبه إدغام المسبوق بحركة حملاً على المتّصل ، أيضاً ، نحو (يخْطّف) ، ولعلّه قد أخذ في الاعتبار وجود همزة الوصل في الخطّ دون اللّفظ ـ في الماضي ـ وصلاً ، ووجودها في اللّفظ والخطّ وقفاً ، بخلاف المضارع ، فلا يكون فيه ذلك .

وممّا يشير إلى تشدّد ابن يعيش في منعه الإدغام ، ما استشكله على عبارة الزّمخشريّ قائلاً : ((وقول صاحب الكتاب (ولم يدغموا نحو يذكّرون لئلاّ يجمعوا بين حذف التّاء وإدغام الثّانية) إشارة منه بأنّه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف ، وليس ذلك صحيحاً ؛ لأنّ هذا النّوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لما ذكرناه من سكون الأوّل ، ودخول ألف الوصل ، وذلك لا يجوز...)) [٣١]. وفي كلام ابن يعيش نظر ، فالأولى أن يقول بإيهام العبارة بذلك ، لا الإشارة إليه ؛ لأنّ الإشارة تعني موافقة على الابتداء بالسّاكن ، والإتيان بهمزة الوصل ، وهو بعيد جدّاً ، وأمّا قول الزّمخشريّ : ((لئلاّ يجمعوا بين حذف التّاء وإدغام الثّانية)) ؛ فلِما يؤدّي إليه ((من إبقاء الفعل المضارع من غير حرف المضارعة ... فيخلّون

بالكلمة))[٣٢]. وكان ابن يعيش قد ذكر هذا في منعه إدغام تاء المضارعة ، وأمّا قوله : ((بأنّه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف...)) ، فمبنيّ على إدغام (تَذَكّرون) . بالتّاء الواحدة . في الذّال ، ليصبح (اذّكّرون) ، وقول الزّمخشريّ على أنّه لو لم يكن حذف لجاز الإدغام ، إنّما هو على (تتذكّرون) بالتّاءين ، لأنّه مع التّاء الواحدة يكون مضارعاً على (تَذْكرون) بسكون الذّال ، لا (تَذَكّرون) ؛ ومن ثَمّ لا يكون فيه إدغام لسكون الذّال ، فالعبارة توهم بذلك ولا تُشير.

٢) إدغام المتماثلين في آخر الكلمة :

ومثاله قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[٣٣]. قُرئ (حيّ) بالفكّ والإدغام[٣٤]، قال الزجّاج : ((ويجوز حَيِيَ بياءين ، وحيَّ بياء مشدّدة مدغمة ، وقد قُرئ بهما جميعاً ، فأمّا الخليل وسيبويه ، فيجيزان الإدغام والإظهار إذا كانت الحركة في الثّاني لازمة ، فأمّا من أدغم ؛ فلاجتماع حرفين من جنس واحد ، وأمّا من أظهر ؛ فلأنّ الحرف الثّاني ينتقل عن لفظ الياء ، تقول : حَيِيَ يَحيا ، والمحيا والممات، فعلى هذا يجوز الإظهار))[٣٥]. قال سيبويه: ((والإدغام أكثر، والأخرى عربيّة كثيرة))[٣٦]. وذهب إلى ذلك أبو عليّ قائلاً: ((فأمّا قول من أدغم، فقال: (حيَّ عن بَيِّنَةٍ) ، فلأنّ الياء قد لزمتها الحركة، وصارت بلزوم الحركة لها مشابهة للصّحيح)) [٣٧].

ولم يذكر الزجّاج ، ومثله أبو عليّ أنّ الإدغام أكثر من الإظهار ، قال أبو عليّ : ((فأمّا قول من قال (حَيِيَ) فبيّن ولم يُدغِم . قال سيبويه : أخبَرَنا بهذه اللغة يونس قال : وسمعنا بعض العرب يقول : أحييا ، وأحييةٌ فبيّن . وممّا يقوّي البيان في أنّ مثال الماضي قد أُجري حركتُه مجرى حركة المعرب ، فلَم تلحقه الهاء في الوقف ، كما لم يلحق المعربة ، فكما أُجريت مجرى المعربة في هذا ، كذلك تجري مجراها في ترك الإدغام فيها ...)) [٣٨]. وأجاز الفرّاء إدغام الياء في الياء ، وجعَلَه الأقلّ ، قال : ((وقد يستقيم أن تُدغِم الياء والياء في يحيا ، ويعيا ، وهو أقلّ من الإدغام في حيَّ ؛ لأنّ يحيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع ، فالحركة فيها ليست لازمة . وجواز ذلك أنّك إذا نصبتها ، كقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٣٩] استقام إدغامها ههنا ثُمّ تؤلّف الكلام ، فيكون في رفعه ، وجزمه بالإدغام ، فتقول : (هو يُحِيُّ ويُميت) : أنشدني بعضُهم[٤٠] :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيِّ .))[٤١]

وردّ عليه الزجّاج بقوله : ((فأمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿هُوَ يُحْۦِۦ وَيُمِيتُ﴾[٤٢] وقوله : ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ، فلا يجوز فيه عند جميع البصريّين إلاّ يُحيِيَ بياءين ظاهرتين ، وأجاز بعضهم يحيّ بياء واحدة مشدّدة مدغمة ، وذكر أنّ بعضهم أنشد :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلَمَنا من هذا الشّاعر ؟ ومن أيّ القبائل هو ؟ وهل هو ممّن يؤخذ بشعره أم لا ؟ ما كان يضرّه ذلك ، وليس ينبغي أن يُحمل كتاب الله على (أنشدني بعضهم)، ولا على

بيت شاذّ لو عرف قائله، وكان ممّن يؤخذ بقوله لم يجُز)) [٤٣].

ويتابع أبو عليّ ما ذكره الزجّاج رافضاً قول الفرّاء، بقوله : ((وقد أجاز ناس الإدغام في لام يعيا، وأنشدوا بيتاً فيه :

..... تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ .

وهذا لا يتّجه في القياس ، ولم يأتِ في نثر ولا نظم معروف ، وما كان كذلك وجب اطّراحُه.)) [٤٤]. قال مكّيّ: ((وقد أجمعوا على منع الإدغام في حال الرّفع. فأمّا في حال النّصب ، فقد أجازه الفرّاء ، لأجل تحرّك الياء الثّانية ...)) [٤٥] ، فردّ عليه السّمين قائلاً : ((قلت : ادّعاؤه الإجماع مردودٌ بالبيت الّذي قدّمت إنشاده عن الفرّاء ، وهو قوله : (فتُعيّ) ، فهذا مرفوع وقد أُدغِم ....)) [٤٦]. أقول : إنّ الفرّاء قد ذكر الجواز صراحةً ، بقوله : ((ثُمّ تؤلّف الكلام ، فيكون في رفعه ، وجزمه بالإدغام)) ثمّ جاء الاستشهاد معضّداً لذلك .

ويلاحَظ أنّ هناك نقطة افتراق عند أبي عليّ تتمثّل باقتصاره على عدم لزوم الحركة في منعه الإدغام في قوله تعالى : ﴿يُحْيِيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ ، قال: ((فلا يجوز فيه الإدغام ، لأنّ حركة النّصب غير لازمة . ألا ترى أنّها تزول في الرّفع ، وتذهب في الجزم مع الحرف!)) [٤٧]، وكذلك في (حيي) في قول من لم يُدغِم فنصّه السّابق يدلّ على عدم لزوم الحركة ، وأمّا الزجّاج ، فعزا الإظهار إلى أنّ ((الحرف الثّاني ينتقل عن لفظ الياء ...)) أي : إنّ ((الياء الآخرة ليست تثبت على حال واحد إذ تصير ألفاً في قولك : (يحيا) ، وتُحذف في الجزم))[٤٨]. وهذا يعني عدم لزوم الحركة في (حَيِيَ) . وأمّا (يُحيِيَ) ، فقد ذكر الزجّاج علّة أخرى ، فقال : ((وهذا عندنا لا يجوز في كلام ، ولا شعر ؛ لأنّ الحرف الثّاني إذا كان يسكن من غير المعتل ، نحو (لم يَوَدَّ) ، فالاختيار إظهار التّضعيف ، فكيف إذا كان من المعتل)) [٤٩] . وفسّر النّحّاس معنى كلام الزجّاج قائلاً : ((والعلّة في ذلك ، وهو معنى كلام أبي إسحاق أنّك إذا قلت : (يُحيِيَ) لم يجُز الإدغام بإجماع النّحويّين ؛ لئلاّ يلتقي ساكنان ، فإذا قلت : أن يُحيِيَ لم يجُز الإدغام أيضاً؛ لأنّ الياء وإن كانت قد تحرّكت فحركتها عارضة...))[٥٠]، والإجماع ، كما قال النّحّاس ، يخالفه قول الفرّاء الّذي أجاز ذلك .

وإزاء هذا ، فإنّ عدم لزوم الحركة ، يمكن أن يكون هو العلّة الأولى عند الزجّاج في الإظهار في (يُحْيِيَ المَوْتَى) كما عند أبي عليّ ، تبعاً له ، وما ذكره (الزجّاج) من إظهار التّضعيف عند إسكان الحرف الثّاني ، لا يرقى إلى العلّة الأولى ، عِلاوة على أنّ عبارته مقتضبة ، لم يصرّح فيها بالتقاء السّاكنين ، وقد ذكر في إدغام (يرتدّ) أنّ (يرتدد) بالإظهار هو الأصل ، وأجاز الإدغام والفتح في (يرتدَّ) [٥١]، وقال : ((هو أكثر في اللّغة ، وقُرئ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ﴾[٥٢] بالإدغام والفتح ، وهي قراءة النّاس إلاّ أهل المدينة ، فإنّ في مصحفهم من يرتدد ، وكلاهما صواب)) [٥٣]. وقوله بأنّ الإظهار هو الأصل يقتضي وجود علّة أجازت الفرع ، ونراه قد سكت عن ذكرها .

وأمّا أبو عليّ ، إضافةً إلى ذكره علّة التقاء السّاكنين في الإظهار[٥٤] فقد ذكر الحجّة لمن أدغَم فقال : ((وحجّة من أدغَم أنّه لمّا اسكن الحرف الأوّل من المثلين ليدغمه في الثّاني وكان الثّاني ساكناً ،

وقد أسكن الأوّل للإدغام ، حرّك المدغَم فيه لالتقاء السّاكنين على اختلاف في التّحريك ، وهذه لغة بني تميم . وإنّما حرّك بنو تميم ذلك لتشبيههم إيّاه بالمعرب ، وذلك أنّ المعرب قد اتّفقوا على إدغامه ، فلمّا وجدوا ما ليس بمعرب مشابهاً للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب ، جعلوه بمنزلة المعرب ، فأدغموا كما أدغموا المعرب)) (٥٥).

ويبدو أنّ الزجّاج قد ظهر له ضعف علّة عدم لزوم الحركة في منع الإدغام في (يُحيي) ؛ ومن ثَمّ ذهب إلى علّة التقاء السّاكنين حجّة أخرى ؛ ليقوّي الإظهار ويمنع الإدغام . فما تقدّم من كلام أبي عليّ حول إدغام (يرتدّ) يمكن نقله إلى (يُحيي) الّذي لم يُدغَم لعدم لزوم الحركة ، فعرضيّة الحركة في (يرتدّ) المجزوم ليست بأقوى من عرضيّتها في (يُحيي) ؛ ومن ثَمّ يقوّي هذا تجويز ابن خالويه للإدغام ، قائلاً: ((هو عندي جائز ؛ لأنّ المعتلّ فرع للصّحيح ، فإذا جاز في الصّحيح تحرّك الحرف الثّاني ، فيُدغم نحو : (من يرتدّ منكم) ، جاز أن يُدغم المعتلّ ، ويُحرّك الحرف الثّاني ، ولاسيّما أنّ الياء إذا أُدغم سَكَنَ فصار غير عليل ، وهذا واضح جدّاً)) (٥٦). ويلاحظ ، أيضاً ، أنّ الزجّاج وأبا عليّ لم يعمدا إلى التّمسّك بحالة الرّفع (يُحي) ؛ كونها أصلاً يبطُل معه الإدغام في النّصب ، كما يقول النّحّاس : ((ولا يجوز أن يُدغَم وهو في موضع رفع ، والرّفع أصل)) (٥٧). وما ذكره الفرّاء من الإدغام في (يحيا) إنّما يكون في الفعل قبل الإعلال ، أي : (يَحْيَيُ) ، فيُقَدّم الإعلال على الإدغام ، وأمّا (حيّ) فقبل الإدغام يكون (حيِيَ)، ولا يكون فيه إعلال ، وأمّا قوله : ((لأنّ يحيا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع ، فالحركة فيها ليست لازمة .)) ، فهذا إنّما يكون في (يُحيي) مِن (أحيا) ، وأصله (يُحيِيُ) ، وهذا لا يكون فيه إعلال ، ولكن لمّا ظهرت الحركة في النّصب (يُحيِيَ)، حُمل الرّفع وأيضاً الجزم على النّصب ؛ ومن ثَمّ سيختلف الحال في الفعل (يحيا) وأصله (يَحيَيُ) عن الفعل (يُحيي) وأصله (يُحيِيُ) ، ويظهر أنّ الزجّاج قد تحاشا بيان هذا الفارق، فاستند إلى علّة سكون الحرف الثّاني في الإدغام ، وقد يشجّع على ذلك عدم ذكر أبي عليّ لانتقال الحرف الثّاني عن لفظ الياء نحو: حيِيَ يحيا، وتأكيده عدم لزوم الحركة ، ونراه قد سار في ركاب الزجّاج حيث لم يعمد إلى بيان ذلك.

وواضح أنّ الزجّاج إذ لم يصرّح بعدم لزوم الحركة، وكذلك اعتذاره عن الإدغام في (يحيي) بإسكان الحرف الثّاني المؤدّي إلى إظهار التّضعيف ، وسكوته عن توجيه الإدغام في (يرتدّ) ، قصَدَ إلى إبطال ما ذهب إليه الفرّاء ، وتبعه في ذلك أبو عليّ حينما جعل عرضيّة الحركة موجباً للإظهار ، وفي (يرتدّ) جعلها مجوّزة للإدغام ، ولم يذكر علّة التقاء السّاكنين عند الإدغام كما فعلَ الزجّاج ، فَبَيْنَ الزجّاج وأبي عليّ خلافٌ جزئيّ تحكمه غايةٌ واحدة .

ب . إدغام المتماثلين في كلمتين منفصلتين:

ومثاله قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى﴾(٥٨) بإدغام الهاء في الهاء ، وقد أجازه الزجّاج قائلاً : ((فأمّا قراءة ﴿فِيهِّ هُدًى﴾ بإدغام الهاء في الهاء ، فهو ثقيل في اللّفظ ، وهو جائز في القياس ؛ لأنّ الحرفين من جنس واحد ، إلاّ أنّه يثقل في اللّفظ ؛ لأنّ حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام ، والحرفان من كلمتين ، وحكى الأخفش أنّها قراءة)) (٥٩).

وقد ذكر أبو عليّ كلام الزجّاج هذا بنصّه من طريق ابن السرّاج الّذي نسبه إلى غيره ، قائلاً : ((وقال بعض أصحابنا : قراءة من قرأ : ﴿فِيهِ هُدًى﴾ بإدغام الهاء في الهاء هو ثقيل في اللّفظ ، وجائز في القياس ....))[٦٠]. وواضح أنّه يقصد بـ (بعض أصحابنا) شيخَه الزجّاج .

ويجيز أبو عليّ هذا الإدغام تبعاً للزجّاج ، غير أنّ ثمّة مسألة أخرى ترتبط بموضوع الإدغام ، ألا وهي مسألة الإشارة إلى حركة الحرف المدغَم ، فقد اختُلف في تحديد ماهيّة هذه الإشارة ، قال ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) : ((لقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة فحمله ابن مجاهد على الرَّوم ، فقال : كان أبو عمرو يُشمّ الحرف الأوّل المدغَم إعرابه في الرّفع والخفض ، ولا يُشمّ في النّصب . وهذا صريح في جعْله إيّاه رَوماً ، وتسمّيه الرَّوم إشماماً ... وحمَله أبو الفرج الشّنبوذيّ على أنّه الإشمام ، فقال: الإشارة إلى الرّفع في المدغَم مرئيّة لا مسموعة وإلى الخفض مضمرة في النّفس غير مرئيّة ولا مسموعة ، وهذا صريح في جعله إيّاه إشماماً ... وحمله الجمهور على الرَّوم والإشمام جميعاً ، فقال أبو عمرو الدّانيّ : الإشارة تكون عندنا رَوماً ، وإشماماً)) [٦١]. وكلام ابن الجزريّ هذا ينقل صورة واضحة عن خلاف بين القرّاء في هذه القضيّة ، أمّا النّحويون ، فليسوا بأحسن حالاً من القرّاء ، إذ نسب مكّيّ إلى الكوفيّين : ((أنّهم يترجمون عن الإشمام الّذي لا يُسمع بالرَّوم ، ويترجمون عن الرَّوم الّذي يُسمع بالإشمام الّذي لا يُسمع....)) [٦٢].

أمّا البصريون ، فميّزوا كلاً من الآخر ، (فالإشمام هو حركة ضمّ الشّفتين في حالة الوقف على الكلمة المرفوعة إعراباً ، ولا يكون في النّصب ولا في الجرّ) [٦٣]. وقال أبو عليّ : ((والإشمام هو أن تضمّ شفتيك بعد الإسكان ، وتهيّئهما للّفظ بالرّفع أو الضّمّ وليس بصوت يُسمع إنّما يراه البصير دون الأعمى ، والرَّوم : هو أن يُضعّف الصّوت فلا تُشبع ما ترومه)) [٦٤]، أو هو ((الإتيان بالحركة خفيّة حرصاً على بيان الحركة الّتي تحرّك بها آخر الكلمة في الوصل)) [٦٥].

وأبو عليّ يمضي على مذهب البصريّين في ذلك، إذ ذكر هذا التّعريف على غير لفظه في الحجّة ، وذلك في معرض ردّه على ابن السرّاج ، الّذي نقل أبو عليّ كلامه قائلاً : ((قال أبو بكر : . في رواية من روى عن أبي عمرو وغيره أنّه كان يُشمّ ويدغم . هذا محال ، لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا ، وذلك أنّه لا فصل بين الحرفين إذا أُدغما بحال من الأحوال ، لا بقطع ولا بحركة ولا ضربٍ من الضّروب، وإنّما يصيران كالحرف الواحد للزوم اللّسان لموضع واحد ، وإنّما كان أبو عمرو يختلس ويُخفي ، فيُظنّ به الإدغام ؛ وكيف يكون متحرّك مدغَم ، فيجب أن يكون متحرّكاً ساكناً .)) [٦٦]، فردّ عليه أبو عليّ بقوله : ((إنّ الإشمام لا يمتنع مع الإدغام ، وذلك أنّ الإشمام عند النّحويين ليس بصوت فيفصل بين المدغَم والمدغَم فيه ، وإنّما هو تهيئة العضو لإخراج الصّوت الّذي هو الضّمّ ليدلّ عليه ، وليس بخارج إلى اللّفظ ؛ ... ألا ترى أنّه لا يمتنع أن يُدغَم ويُهيّئ العضو لإخراج الضّمّة إلى اللّفظ ، فلا يخرجها ..... لو كان مكان الإشمام رَوْم الحركة ، لامتنع الرَّوْم مع الإدغام ؛ لأنّه صوت يحجز ...)) [٦٧].

وذكر الباحث حيدر نجم تعليقاً على كلام أبي

عليّ أنّه : ((قد أفلح في التّمييز بين المفهومين اللّذين خلط بينهما شيخه (ابن السرّاج) الّذي لم يرَ فرقاً بينهما ، فعدّ كلاًّ منهما صوتاً كما لم يميّز الحركة الّتي يختصّ بها كلّ منهما ، إذ قال)) [٦٨]: ((ولعلّ أبا بكر ظنّ أنّ القرّاء ليس يعنون بالإشمام ما يعني به النّحويون في أنّه تهيئة العضو للصّوت ، وهمٌّ به ، وليس بخروج إلى اللّفظ . والّذي أحسب أنّه من أجله ظنّ ذلك حكايته عن أبي حاتم أنّه أراد أبو عمرو، ونافع ، الإخفاء ، فلذلك أشمّا الضّمّ والكسر، والإشمام إنّما يكون عند النّحويين في الضّمّ ، فأمّا الكسر فلا إشمام فيه ... ، فلمّا رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجرّ كما حكاه في الضّمّ ، قدّر أنّهم يعنون به الحركة دون ما يعني به النّحويون ..)) [٦٩]، فإشمام المدغم لا مانع فيه عند أبي عليّ ، وهو يتابع في ذلك رأي الزجّاج ؛ لأنّه وإن لم يذكر الإشمام في (فيه هدىً) ، إلاّ أنّه قد ذكر في قوله تعالى : ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾[٧٠]. قال : ((قُرئت .... على إشمام الميم الضّمّ)) [٧١]، وقد ذكر أبو عليّ ذلك أيضاً في ردّه على ابن السرّاج ، قائلاً : ((... وعلى هذا قرءوا : ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾ فأشمّوا النّون المدغمة؛ لأنّها كانت مرفوعة ليدلّوا بالإشمام على الرّفعة ...)) [٧٢]. فالزجّاج يجيز الإشمام في المدغم على خلاف ابن السرّاج .

أمّا تفرقة أبي عليّ بين المفهومين (الإشمام والرَّوم) ، فلا نجده مطّرداً في المواضع الّتي جاء فيها ذكرهما ، منها قوله : ((حجّة من قال : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[٧٣] فأشمّ الضّمّة الكسرة ، وأمال بها نحوها : أنّ ذلك أدلّ على (فُعِل) ...)) [٧٤]، فأطلق على (الكسر) إشماماً ، وقد ذكر أنّ الإشمام إنّما هو في الضّمّ ، ومنها قوله : ((إشمام الضّمّ هو أن يخفّف الحركة فلا يمطّطها ولا يشبعها)) [٧٥]. وقد أطلق تخفيف الحركة (الرَّوم) في ردّه على ابن السرّاج ، وذكر أنّ ((هذا لا يمكن الإدغام معه ؛ لأنّ هذا الصّوت يفصل وإن كان مُخفى غير مُشبع))[٧٦].

ومنه قوله في سورة الانشقاق في قوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ... وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[٧٧] . قال : ((أشمّها الجرّ ، ولم يبلغ بها الياء)) [٧٨] ، ومنه ما ذكره في قوله تعالى : ﴿وَتَوَاصَوْا بِٱلصَّبْرِ﴾[٧٩] قال : ((أمّا إشمام أبي عمرو الباءَ الكسرة ، فهو ممّا يجوز في الوقف ..)) [٨٠]، يقصد الباء في (الصّبر).

ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى : ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾[٨١] بإسكان الهاء ، قال : ((وأمّا من أشمّ في هذا ولم يسكن ، فالإشمام في حكم التّحريك)) [٨٢] ، وهو إنّما يقصد إشمام الهاء الفتح بدلالة ما قاله ابن مجاهد(٣٢٤هـ) من ((أنّ أبا عمرو كان يُشمُّ الهاء شيئاً من الفتح)) [٨٣]، وقد تابع في هذا ما ذكر الزجّاج في قوله تعالى : ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾[٨٤] قائلاً : ((إن شئتَ بنون واحدة (أَتُحاجّونا) على إدغام الأولى في الثّانية ، وهذا وجه جيّد ، ومنهم من إذا أدغم أشار إلى الفتح ، كما قرءوا : ﴿مَالَكَ لَاتَأْمَنَّا﴾ على الإدغام والإشارة إلى الضّمّ)) [٨٥]. والإشارة يعني بها الإشمام وكذلك هو عند أبي عليّ، وهو يخالف ما تقدّم عنه من أنّ الإشمام لا يكون إلاّ في الضّمّ .

وممّا ذكره الزجّاج في أمر الخلط بين المفهومين، كلامه على قوله تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ ، قال :

((وبعضهم يروم الضّمّة في (قِيْلَ) ... وإن شئتَ قلت: قُيل ، وغُيضَ ، وسُيقَ تروم في سائر أوائل ما لم يُسمّ فاعله الضّمّ في هذا الباب)) [٨٦] . وذكر في قوله تعالى : ﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٨٧] قوله : ((وقُرئت : (سُيئت) بإشمام السّين الضّمّ))[٨٨]. فاستعمل في الحال الواحدة الرَّوم مرّة ، والإشمام مرّة أخرى . فهذه النّصوص تشير بوضوح إلى الخلط الواقع بين المفهومين عند أبي عليّ تبعاً للزجّاج .

ثانياً : إدغامُ المتقاربينِ

﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾[٨٩] : ((قرأ عامر وأبو عمرو (عَاداً لّولَى) موصولة مدغمة)) [٩٠]. وهذه القراءة قد تعرّضت للطّعن من قبل عدد من النّحويّين ، منهم المازنيّ (٢٤٩هـ) ، قال أبو عليّ: ((قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته (وأَنَّهُ أهلَكَ عَاداً لّولَى)، لأنّه أدغم النّون في لام المعرفة ، واللّام إنّما تحرّكت بحركة الهمزة ، وليست بحركة لازمة ، والدّليل على ذلك أنّك تقول : ألَحْمَرُ ، فإذا طرحتَ حركة الهمزة على اللّام، لم تُحذف ألف الوصل؛ لأنّها ليست بحركة لازمة . وقال أبو عثمان: ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنّه يقول: هذا لَحْمَر قد جاء ، فيحذف ألف الوصل لحركة اللّام .)) [٩١].

ونقل النّحّاس عن المبرّد تلحينه هذه القراءة ، قال : ((سمعت محمّدَ بن يزيد يقول : ما علمت أنّ أبا عمرو بن العلاء لحَن في صميم العربيّة في شيء من القرآن ، إلاّ في ﴿بِوَدِّهِۦ إِلَيۡكَ﴾[٩٢] ، وفي : ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ .)) [٩٣] .

وقد خالفهما الزجّاج ، وصحّح القراءة ، قائلاً : ((ومن العرب من يقول : لُوْلى . يريد الأولى . فطرح الهمزة لتحرّك اللّام ، وقد قُرئ (عاداً اللّولى) على هذه اللّغة ، وأُدغم التّنوين في اللّام .)) [٩٤]، وتبعه أبو عليّ الّذي ردّ على المازنيّ قائلاً : ((... وخرج (أي أبو عمرو) من الإساءة الّتي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين : أحدهما أن يكون تخفيف الهمزة من قوله : (الأولى) على قول من قال : لَحْمر ، كأنّه يقول في التّخفيف للهمز قبل الإدغام لُوْلَى ، فيحذف همزة الوصل كما يقول : لَحْمر ، فيحذفها ، فإذا كان على هذا القول كانت اللّام في حكم التّحرّك ، وخرجت من حكم السّكون بدلالة حذف همزة الوصل معه ، وإذا خرجت من حكم السّكون حسُن الإدغام معه كما حسُن في : مَن لّك ، ومَن لُوهُ .... والوجه الآخر : أن يكون أدغم على قول من قال : (ألُولى) ألَحْمَر ، فَلم يحذف الهمزة الّتي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة ؛ لأنّه في تقدير السّكون كما لم يمتنع أن يدغم في نحو : رُدّ ، وفِرّ ، وعَضّ ، وإن كانت لاماتُهنّ سواكن ، ويُحَرّكُها للإدغام كما يُحَرّك السّواكن الّتي ذكرنا للإدغام .)) [٩٥].

والوجه الأوّل لا إشكال فيه ، إذ أدغم ساكناً في متحرّك ، وأمّا الوجه الثّاني : ففي ظاهره إشكالُ سكونِ اللّام ، بدلالة بقاء همزة الوصل ، ومن ثَمّ ذكر الباحث حيدر نجم مستشكلاً على هذا الوجه بأنّ همزة الوصل تحول دون حصول هذا الإدغام ، مستدلاً بمضارعة همزة الوصل لهمزة القطع إذا تحرّكت اللّام[٩٦] ، وذكر قول سيبويه : ((فإن قيل : فما بالهم قالوا : ألَحْمر فيمن حذف همزة أحمر ، فَلم يحذفوا الألف لمّا حرّكوا اللّام ، فلأنّ هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو : أحمر)) [٩٧].

وفي هذا الإشكال نظر ، مردُّه أنّ مضارعة همزة الوصل لهمزة القطع ، لا تعني أنّها قد صارت همزة قطع فعلاً . قال أبو عليّ : ((همزة الوصل اللّاحقة للام التّعريف .... لمّا لحقت ما لا يصحب إلاّ الأسماء ، ووقعت مفتوحة ، كان ذلك مضارعةً بهمزة أحمر ، ونحوه ، فجاز لذلك عندهم أن تثبت حيث تسقط سائر الهمزات المختلفة للوصل ؛ لأنّها عريت من هذه المشابَهة)) [٩٨]. وهذه المشابهة إنّما توجد مع تحريك اللّام ، ووجودها ليس إلاّ علامة على عدم الاعتداد بالحركة ، فصارت كأنّها همزة قطع بهذا الاختصاص دون سائر الهمزات ، يدلّ على ذلك ما ذكره الزجّاج من قوله تعالى : ﴿آلْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[٩٩] . نقلاً عن الأخفش . قال : ((وزعم الأخفش أنّه يجوز قطع ألف الوصل ههنا ، فيقول : قالوا : (ألآنَ جِئتَ بِالحَقِّ). وهذه رواية وليس له وجه في القياس))[١٠٠] . ثُمّ ذكر الزجّاج بعد ذلك الوجه الّذي تثبت فيه همزة الوصل ، فأجازه ، قائلاً : ((يجوز (قالوا ألآنَ) على إلقاء الهمزة ، وفتح اللّام من الآن، وترك الواو محذوفة لالتقاء السّاكنين ، ولا يعتدّ بفتحة اللّام...))[١٠١] ، فهذا يدلّ على أنّها في الدّرج لا تُلفظ كهمزة القطع ، فلا تكون بذلك فاصلاً ، ولو أردنا النّطق بها لما وسعنا إلاّ الوقف ولو قليلاً ، نقول : (عادنْ أُلُولى) وهذا لحن ، فالفارق بين اللّغتين (لَحْمر) و (أَلَحْمر) لا يظهر في الدّرج . وقد ذكر أبو عليّ أنّه ((يجوز في قول من خفّف الهمزة من (الأولى) على قول من قال : أَلَحْمَر ، فَلم يحذف الهمزة الّتي للوصل أن يحرّك التّنوين ، فيقول : (عادنِ لُولى) كما يقول ذلك إذا حقّق الهمزة...))[١٠٢] ، فهمزة الوصل قد سقطت في الدّرج على هذه اللّغة ، ومن ثَمّ يكون تحريك النّون (عادنِ لُولى) أو تسكينها (عادنْ لُولى) دلالة على كلّ من اللّغتين . وقد ذكر الزجّاج اللّغتين في (الآن) [١٠٣] ، وبدلالة حذف الواو أو إبقاءها من (قالوا) تتميّز اللّغتان .

وذكر الباحث إشكالاً آخر على ما أورده أبو عليّ، وهو قياسه (عاداً اَلولى) على نحو : رُدّ ، وفِرّ ، وعَضّ، فقال: ((إنّه لم يكن موفّقاً في هذا القياس... فالإدغام في (رُدّ) جاء في كلمة واحدة ، وهو فعل ، ويدخل الإدغام فيه ضمن إدغام المثلين ، بيد أنّ الإدغام في (عاداً أُلُولى) جاء في كلمتين منفصلتين، وقد حصل بين اسمين علاوة على أنّه إدغام بين متقاربين ، وإدغام (رُدّ) مُتْلئِبٌّ في لغة تميم الّذين يحرّكون الثّاني السّاكن لعارض ثُمّ يُدغمون ؛ لأنّ أصل الحرف الثّاني الحركة ، وقد أُسكن لعارض معيّن ، بيد أنّ أصل الحرف الثّاني (لام المعرفة) في (عاداً اَلُولى) السّكون ، فكيف جاز أن يقيس ساكناً على متحرّك ؟))[١٠٤]. والقول في هذا : إنّ أبا عليّ قد أخذ في الاعتبار الحركة العارضة ، وقد جاء منه هذا في أكثر من موضع ، من ذلك قوله : ((ألا ترى أنّهم أدغموا في السّاكن المبنيّ كما أدغموا في المعرب نحو : هو يردُّ ويستعدّ ، لمّا كان المبنيّ تتعاقب عليه الحركات ، وإن كُنّ لغير الإعراب كالتّحريك لالتقاء السّاكنين ، وإلقاء حركة الهمزة عليه في التّخفيف ..... أدغموا كما أدغموا المعرب لمشابهته له في تعاقب هذه الحركات عليه))[١٠٥]. ويظهر منه ذلك أيضاً في ما ذكره في قراءة الجمهور (اسْطاعوا) إذ لم يدغموا ((لتحريك ما لم يتحرّك في موضع ..))[١٠٦]، وكذلك (عَلْماء) خفّفوا بالحذف ولم

يدغموا ((لمّا كان الإدغام يؤدّي إلى تحريك ما تكرهُ الحركة فيه))[١٠٧]، واللّام في (ألَحْمر) قد تحرّكت أو تعاقبت علها الحركة ، فلو كان ما ذكره الباحث من أنّ (رُدّ) فعل ، و(عاداً اَلُوْلى) اسم ، وأنّ الأصل في (رُدّ) الحركة ، وفي (عاداً اَلُوْلى) السّكون ، وجيهاً ؛ لجاز على ذلك الإدغام في (رَدَدْنَ، ورَدَدْنا ، ورَدَدْنَ)، إذ الأصل فيها الحركة ، وأنّه إدغام متماثلين ، وفي كلمة واحدة ، فكما لم يُعتَدَّ بحركة اللّام في (ألَحْمر) بدلالة همزة الوصل ، وأنّها بحكم السّاكنة ، كذلك لا يَعتَدّ الحجازيّون بالحركة العارضة في (اردُد) ، وكما اعتدّ التّميميّون بالحركات العارضة في (اردُد) فأدغموا ، فصار (رُدّ) حملاً على (يرتدّ) المعرب ، كذلك حُمل (ألَحْمر) على (لَحْمر) ، فيُعتدّ بالحركة حملاً عليها ، وحُمل المنفصل على المتّصل ، كما حُمل المتّصل على المنفصل في نحو (يَهِدّي) في من حرّك الهاء بالكسر فإنّها أشبهت المنفصل نحو (ضرْبُ بكر)[١٠٨].

فإذا صحّ هذا التّسويغ ، فإنّه من الإجحاف تفسير توجيه أبي عليّ على أنّه ميل لقراءة أبي عمرو . كما ذكر الباحث ذلك . وقد جاء ذلك استناداً إلى ما ذكره الدّكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي بقوله : ((إنّ أبا عليّ كان يقرأ القرآن بحرف أبي عمرو ، أو يكون له اختيار يميل به إلى ما ذهب إليه هذا الإمام)) [١٠٩] ، والحقّ أنّ هذا الميل نجده عند الزجّاج ، أيضاً ، أمّا أن يكون هو الباعث فلا .

التقاءُ السّاكنينِ بأثرِ الإدغامِ:

اشترط النّحويون في جواز الجمع بين السّاكنين أن يكون السّاكن الأوّل حرف مدٍّ ولِين ، والسّاكن الثّاني مدغماً نحو : (دابّة ، وشابّة ، وخويصّة) ، وهذا في غير الوقف . إلاّ أنّ ثمّة قراءات قد رُويت ، جمع أصحابها فيها بين السّاكنين على غير حدّهما ؛ ما أثار خلافاً بين النّحويين والقرّاء ، بل بيّن النّحويين أنفسهم ممّن كان منهم معتقداً بوجوب متابعة القراءات والأخذ بها .

وأبو عليّ الفارسيّ السّائر على أقيسة البصريين من أولئك الّذين لم يقفوا موقفاً حازماً تجاه هذه القراءات ، بل ذهب إلى تسويغ بعض منها ، وإن كان غير مستحبٍّ لها ، فمن ذلك ما ذكره في قراءة نافع ﴿ تَعَدُّواْ﴾[١١٠] بتسكين العين ، وتشديد الدّال[١١١] ، فقد ذكر أنّ النّحويين ((قد قالوا : ثوبْ بكرٍ ، وجيبْ بكرٍ فأدغموا ، والمدّ الّذي فيهما أقل من المدّ الّذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه ، وفي نحو : أُصَيْمّ و مُدَيقّ و دُوَيبّة ، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المدّ الّذي فيه، لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين في نحو (تَعْدُّوا) و (تَخْطُّف) ، وقد جاء في القراءة ، وجاز ذلك ؛ لأنّ الساكن الثاني لمّا كان يرتفع اللّسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعةً واحدةً صار بمنزلة حرف متحرّك، يقوّي ذلك : أنّ من العلماء بالعربيّة من جَعَل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد ، وذلك قول يونس في النّسب إلى مثنى : مُثَنَّويٌّ ، جعله بمنزلة مَلْهَويٍّ .... ولم يكن ذلك لحناً وإن كان الوجه الآخر أكثر في الاستعمال ... يقوّي ذلك ما أنشده سيبويه[١١٢] [من الرّجز] :

كَأَنَّــهُ بَعْدَ كَلالِ الزّاجِرِ
وَمَسّحِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ)) [١١٣].

ومثل ﴿تَعَدُّواْ﴾ ﴿يَهِدِّيَ﴾[١١٤]و﴿ ٱسْتَطَٰعُواْ﴾[١١٥] و﴿ يَخِصِّمُونَ﴾ [١١٦] . وقال : ((ومن زعم أنّ ذلك

ليس في طاقة اللّسان ادّعى ما يُعلم فساده بغير استدلال)) [١١٧] . غير أنّه في مكان آخر يصرّح بعدم الجواز ، ففي قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[١١٨] ((قرأ نافع في غير رواية ورش وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضّل (فنِعْمّا) بكسر النّون ، والعين ساكنة)) [١١٩] . قال أبو عليّ : ((من قرأ (فنِعْما) بسكون العين من (نِعِمّا) لم يكن قوله مستقيماً عند النّحويين ، لأنّه جمع بين ساكنين .... وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه السّاكنان على حدٍّ ما اجتمعا في (نِعْمَّا) في قراءة من أسكن العين وهو :

كَأَنَّـــــهُ بَعْدَ كَلالِ الزّاجِرِ
وَمَسحِيِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

وأنكره أصحابه . ولعلّ أبا عمرو أخفى ذلك ، كأخذه بالإخفاء في نحو : ﴿بَارِيِكُمْ﴾[١٢٠] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[١٢١] ، فظنّ السّامع الإخفاء إسكاناً لِلُطف ذلك في السّمع ، وخفائِه)) [١٢٢] .

ومنها ما ذكره في قوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾[١٢٣] في قراءة ابن كثير ، قائلاً : ((ولا يجوز أن يدغم ههنا (إذ تتلقونه) كما أدغم في قوله (تلقف) ؛ لأنّ الذّال من (إذ) ساكنة ، فإذا أدغمها التقى ساكنان على وجهٍ لا يُستحسن ....)) [١٢٤] ، وفي قراءة أبي بكر عن عاصم ﴿مِن لَّدُنِّي﴾[١٢٥] بضمّ اللّام وتسكين الدّال[١٢٦] . قال : ((والنّون الّتي تتبع علامة الضّمير تُحذف إذا سكنت الدّال ؛ لأنّ الدّال قد سكنت بإلقاء الحركة منها ، والنّون من لَدُن ساكنة ، فتُحذف النّون ، لأنّ إدغام الأولى فيها لا يصلح ، لسكون ما قبلها من الدّال ، فتصير لَدْني أو لُدْني ، فيُحذف لالتقاء السّاكنين ، أحدهما الدّال المسكّنة ، والآخر نون لَدُن ، فإن أدغمتَ ولم تَحذف لزمك أن تحرّك الدّال ، لئلاّ يلتقي ساكنان ....)) [١٢٧]، وأيضاً ما ذكره في قوله تعالى : ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[١٢٨] بالإدغام ، قال: ((هذا في الحسن دون قوله : (فإذا هي تَلَقَّفُ)، وذلك أنّ قبل التّاء ساكناً ، والتّاء المدغمة ساكنة ، وليس حرف لين ...)) [١٢٩]. وكما يظهر من تلك النّصوص فإنّ أبا عليّ لم يسِر على نسق واحد في معالجة قراءات الجمع بين ساكنين ، وهو أمر يشابه إلى حدّ ما طريقة الزجّاج في بيان موقفه من هذه القراءات ، ويتّضح من النّصوص الآتية :

. ففي قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا﴾ في سورة البقرة ، قال الزجّاج : ((وذكر أبو عبيد أنّه روى عن النّبي ﷺ قوله لابن العاص نعْمّا بالمال الصّالح للرّجل الصّالح، فذكر أنّه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرّواية . ولا أحسبُ أصحاب الحديث ضبطوا هذا ولا هذه القراءة عند البصريّين النّحويين جائزة البتّة؛ لأنّ فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مدّ ولين))[١٣٠].

. وذكر في قوله تعالى : ﴿يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ قوله : ((ويروى ، أيضاً ، لغة أخرى ليست تسوغ في اللّفظ لصعوبتها ، وهي إسكان الخاء والطّاء ، وقد روى سيبويه مثل هذا ، وردّه عليه أصحابه ، وزعموا انّه غير سائغ في اللّفظ ، وأنّ الشّعر لا يجمع في حشوه بين ساكنين ، قال :

..... وَمَسحّهِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ

يُبدل من الهاء حاءً ، ويدغم الحاء الأولى في الثّانية، والسّين ساكنة فيجمع بين ساكنين))[١٣١].

. وقال في آية النّساء ، قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[١٣٢] ((...إن شئتَ أسكنت العين فقلت : (نَعْمّا) إلاّ أنّ الأحسن عندي الإدغام مع كسر العين ، فأمّا من قرأ (نَعْمّ ما) بإسكان العين والميم ، فهو شيء ينكره البصريّون ، ويزعمون أنّ اجتماع السّاكنين غير جائز ، والّذي قالوا بيّن ، وذلك أنّه غير ممكن في اللّفظ إنّما يُحتال فيه بمشقّة في اللّفظ)) [١٣٣]، ومن ذلك، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يَهِدِّىٓ﴾ ، قال : ((قرأ بعضهم بإسكان الهاء والدّال، وهذه القراءة مرويّة ، إلاّ أنّ اللّفظ بها ممتنع ، فلست أدري كيف قُرئ بها، وهي شاذّة، وقد حكى سيبويه أنّ مثلها قد يُتكلّم به.))[١٣٤]، وقال في قراءة حمزة (فما اسْطّاعوا) بتشديد الطّاء[١٣٥] : ((فأمّا من قرأ فما اسْطّاعوا . بإدغام السّين في الطّاء[١٣٦]. فلاحنٌ مخطئ ، زعم ذلك النّحويون ، الخليل ويونس وسيبويه ، وجميع من قال بقولهم ، وحجّتهم في ذلك أنّ السّين ساكنة ، فإذا أدغمت التّاء صارت طاء ساكنة ، ولا يُجمع بين ساكنين .)) [١٣٧].

. وذكر في قوله تعالى : ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾[١٣٨] قوله : ((في (يخصّمون) أربعة أوجه : سكون الخاء والصّاد مع تشديد الصّاد على جمع بين ساكنين ، وهو أشدّ الأربعة وأردؤها ، وكان بعض من يروي قراءة أهل المدينة يذهب إلى أنّ هذا لم يُضبط عن أهل المدينة ، كما لم يُضبط عن أبي عمرو (إلى بارِئِكُم) ، وإنّما زعم أنّ هذا تُختَلس فيه الحركة اختلاساً، وهي فتحة الخاء ، والقول كما قال))[١٣٩].

ولا يخفى على النّاظر ذلك التّباين النّسبيّ في الموارد المختلفة لقراءة الجمع بين ساكنين عند الزجّاج ، وهو وإن لم يوجّه تلك القراءات ، وهي نقطة الخلاف مع أبي عليّ ، ولكنّه يَعتَدُّ بروايتها ، وهو واضح في كلامه ، وهذا هو الّذي دفع أبا عليّ وسار على إثْره في توجيه قراءة (تعْدّوا) بدلالة قوله: ((وقد جاء في القراءة ....)) [١٤٠]. كما أنّ قول الزجّاج في (نَعْمّا) : ((وإن شئتَ أسكنت العين)) يدلّ على إجازته هذه القراءة ، وصحّة الرّواية في هذه القراءة قد جعلت الزجّاج يوكل عدم إجازتها في القواعد المقرّرة إلى النّحويين ، ذكر ذلك في غير موضع ، ومضى على ذلك أبو عليّ أيضاً في قوله : ((من قرأ (فنعْمّا) بسكون العين .... لم يكن قوله مستقيماً عند النّحويين)) ، ومرَّ في كلام الزجّاج أنّه لم ينكر مباشرة على سيبويه البيت الّذي أنشده والّذي فيه جمع بين ساكنين إذ قال : ((وقد روى سيبويه مثل هذا ، وردّه عليه أصحابه)) ، وتابعه أبو عليّ في ذلك قائلاً : ((وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه السّاكنان .... وأنكره عليه أصحابه)) . ويبدو أنّ قوّة الرّواية في مقابل إجماع النّحويين ، قد دفعت الزجّاج إلى سلوك طريق آخر للتّوفيق بين الأمرين ، فنراه يبعد هذه القراءات عن قارئيها ، ويوهّم رواتها وينسبهم إلى عدم الدّقّة ، أو عدم الضّبط ، كما نسب رواة الحديث الّذي اختار على أساسه أبو عبيد قراءة الإسكان في (نِعْمّا) إلى عدم الضّبط ، وقد فعل مثل هذا أبو عليّ حين جعل قراءة (نِعْمّا) على الإخفاء ، وقد خفي ذلك على السّامع ، كما نجد أنّ أبا عليّ قد ذكر رواية سيبويه للبيت ، ثمّ أورد ردّ أصحابه عليه، ثُمّ نراه في موضع آخر يذكر هذا البيت ليحتجّ به على جواز الجمع بين ساكنين ، لكنّه ذكر أنّ (الوجه الآخر أكثر في الاستعمال) يعني بذلك قراءة غير

الجمع بين السّاكنين . وإذا أنعمنا النّظر في كلام الزجّاج ؛ وجدنا هذا الأسلوب عنده قبل أبي عليّ ، وذلك حين ذكر إنكار أصحاب سيبويه ما رواه شاهداً على الجمع بين السّاكنين ، لكنّه في قراءة (يَهْدّي) بإسكان الهاء وتشديد الدّال ، قال بأنّ هذه القراءة ((شاذّة وقد حكى سيبويه أنّ مثلها قد يُتكلّم به)) ، وهذا يدلّ على أنّها لغة قليلة عند الزجّاج ، كما نلاحظ أنّ هناك مفارقة أخرى لدى الزجّاج ، هي أنّه نسب لسيبويه تلحينه لمن يجمع بين ساكنين وذلك في قراءة (اسْطّاعوا) ، قال : ((فأمّا من قرأ فما اسْطّاعوا .... فلاحنٌ مخطئ ، زعم ذلك النّحويون ، الخليل ويونس وسيبويه)) . ومن الغريب أن يلحّن الزجّاج حمزة في قراءته دون سائر القرّاء من دون أن يجعل على راويها سبيلاً كباقي القراءات ! وكان الزجّاج قد ذكر في قراءة (يخْصّمون) بإسكان الخاء ((أنّ هذا تُختَلس فيه الحركة اختلاساً ، وهي فتحة الخاء ...)) ، وهذا أمر قد رفضه أبو عليّ حين ذهب إلى أنّ الفتحة لا تختلس ، وقد مرَّ كلامه في ذلك ، لكنّا نراه يتابع ما قاله الزجّاج ، ففي قراءة (يَهْدّي) بإسكان الهاء وتشديد الدّال ، قال ابن مجاهد: ((غير أنّ أبا عمرو كان يُشمُّ الهاءَ شيئاً من الفتح))[١٤١]، ولم ينكر ذلك أبو عليّ ، بل قال: ((وأمّا من أشمّ في هذا ولم يُسْكن: فالإشمام في حكم التّحريك))[١٤٢]. ولاشكّ أنّ الإشمام والاختلاس يعبّران عن حالة واحدة هنا . والتّجربة في ذلك تؤيّد ما ذكره أبو عليّ من عدم إمكان الاختلاس في الفتح لخفّته .

أمّا ما احتجّ به أبو عليّ من رأي يونس(١٨٢هـ) في جعله الحرف المشدّد حرفاً واحداً في نحو : مثنّى، فقد لقي معارضة من سيبويه الّذي ردّ على يونس قائلاً : ((ينبغي له أن يُجيز في عبدّي عبدّوي كما جاز في حبلى حُبلوي))[١٤٣]، وقال السّيرافيّ(٣٦٨هـ) : ((هو قول ضعيف لأنّ المدغم بزنة ما ليس بمدغم ، وهو حرفان في الوزن ، الأوّل منهما ساكن))[١٤٤] ، ولو كان قول يونس مسلّماً لارتفع الإشكال في التقاء السّاكنين في المدغم ، و((ما يؤاخذ عليه أبو عليّ ، قوله : (لم يمتنع أن يجمع بين ساكنين) ؛ لأنّ الصّوت المدغم لمّا كان صوتاً واحداً متحرّكاً كان ذلك تبديداً لالتقاء الساكنين))[١٤٥]، ويونس نفسه لم يأخذ ما نسب إليه بالاعتبار ، فالزجّاج قد ذكر عنه أنّه لا يجيز الجمع بين ساكنين ، فكان على أبي عليّ أن يحتجّ بذلك على يونس .

وقد علّل الباحث حيدر نجم إجازة أبي عليّ للجمع بين ساكنين بقوله : ((ربّما يكون لتخليط أبي عليّ ما بين اللّغتين الفارسيّة والعربيّة أثر في إجازته لذلك .)) [١٤٦]، وذكر الباحث كلاماً لابن جنّيّ يؤيّد هذا ، قال الباحث : ((فقد ذكر ابن جنّيّ أنّ الفارسيّة تُجيز الجمع بين ثلاثة سواكن ، فقال : (ومن طريف حديث اجتماع السّواكن شيء وإن كان في لغة العجم... وذلك قولهم : (آرد) للدّقيق و(ماست) للّبن، فيجمعون بين ثلاثة سواكن) [١٤٧] ، ونقل لنا عن شيخه أبي عليّ أنّه (كغير المستوحش من الابتداء بالسّاكن في كلام العجم)[١٤٨] ...)) [١٤٩]، وهذا الكلام يفتقر إلى الدّليل ، والأقوى أن يكون غير ما ذُكر ؛ ذلك أنّ أبا عليّ قد ذكر أنّ ((من زعم أنّ ذلك (الجمع بين السّاكنين) ليس في طاقة اللّسان ادّعى ما يعلم فساده بغير استدلال))[١٥٠]. كما ذكر أنّه قليل الاستعمال ، فإذا كان ما ذكره الزجّاج من

المشقّة والثّقل في الجمع بين ساكنين سبباً لقلّة الاستعمال ، فإنّ نفي أبي عليّ زعم المدّعي بأنّه ليس في طاقة اللّسان ، لا يتعارض مع وجود المشقّة والثّقل ، فمن الممكن اللّفظ بالجمع بين السّاكنين وإن وجدا ، لكنّه سيكون ردّاً على من ادّعى الامتناع ، وقد ذكر الزجّاج في قراءة (يَهْدّي) بإسكان الهاء أنّه يمتنع ؛ لأنّ ذلك سوف يجعل الجمع بين ساكنين بمنزلة الابتداء بالسّاكن في الامتناع ، والأداء في النّطق يخالف ذلك ، فإذا كان كذلك ، فإنّ ما يمكن كشفه من مذهب أبي عليّ هو اعتداده بالتّمرّس واعتياد النّطق ، فبذلك يرتفع الثّقل ، يدلّ على ذلك قوله الآتي : ((وإنّما تكون الدربة بحسب كثرة العادة، وهذا موجود في العادات ، وبيّن عند أهل اللّغة . ألا ترى أنّ المتكلّم باللّغة العربيّة لا يسهل عليه النّطق باللّغة الفارسيّة ، ولقلّة اعتياده ذلك ، وكذلك المتكلّم باللّغة الفارسيّة ، وكثيراً لا يسهل عليه النّطق باللّغة العربيّة سهولة الفارسيّة ، وليس ذلك لشيء أكثر من أنّ كلّ واحد من أهل اللّغتين لم يكثر ذلك في عادته فلم يرتضِ به لم يخِفّ عليه)) [١٥١]. وأمّا ما ذُكر من كلام ابن جنّيّ عن أبي عليّ ، فإنّ ابن جنّيّ قد ذكر بعدُ أنّ أبا عليّ ((لم يتشدّد فيه تشدّده في إفساده إجازة ابتداء العرب بالسّاكن . قال : وذلك أنّ العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال السّاكن ، وإن كان في الحقيقة متحرّكاً ، يعني همزة بين بين ، قال : فإذا كان بعض المتحرّك لمضارعته السّاكن لا يمكن الابتداء به ، فما ظنّك بالسّاكن نفسه ؟ قال : وإنّما خفي حال هذا في اللّغة العجميّة لما فيها من الزّمزمة ، يريد : أنّها لمّا كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت)) [١٥٢]. وهذا يتّسق مع كلام أبي عليّ في البغداديّات من أمر الدّربة والاعتياد ، واختصاص كلّ لغة وتميّزها عن غيرها ، ويدلّ على ذلك أيضاً ما ذكره ابن جنّيّ عن أبي عليّ قائلاً : ((وحدّثني أبو عليّ ـ رحمه الله ـ قال : دخلت (هيتاً) ، وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد ، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبلُ ، فعجبت منها ، وأقمنا هناك أيّاماً إلى أن صلح الطّريق للمسير ، فإذا أنّني تكلّمت مع القوم بها ، وأظنّه قال : إنّني لمّا بعدت عنهم أُنسيتُها)) [١٥٣] ، وهذا يقوّي مسألة الدّربة والاعتياد ، ويشير إلى أنّ القوم الّذين نزل عندهم كانوا عرباً ، إذ ينطقون بهذه الفتحة ، وقد اكتسب ذلك منهم ، فلعلّ ما جاء من قراءات الجمع بين ساكنين يكون على لهجة من اللّهجات المغمورة، وذلك لعدم شموليّة الاستقراء اللّغوي.

الهوامش :

(١) الأعراف: ١١٧ .
(٢) السّبعة في القراءات: ٢٩٠ ، ويُنظر: الحجّة: ٦٧/٤ .
(٣) الحجّة: ٦٧/٤ .
(٤) طه: ٦٩ .
(٥) السّبعة في القراءات: ٤٢١ ، ويُنظر: الحجّة: ٦٦/٤ .
(٦) البقرة: ٧٢ .
(٧) يونس: ٢٤ .
(٨) الحجّة: ٦٧/٤ .
(٩) المصدر نفسه: ٢٣٦/٥ .
(١٠) المجادلة: ٩ .
(١١) الحجّة: ٣١٧/٥ .
(١٢) عبس: ١٠ .
(١٣) السّبعة : ٦٧٢ ، ويُنظر: الحجّة: ٣٧٧/٦.
(١٤) الحجّة: ٣٧٧/٦ .
(١٥) اللّيل: ١٤ .
(١٦) يُنظر: السّبعة : ٦٩٠، والحجّة: ٤٢١/٦.

(١٧) الحجّة: ٤٢١/٦ .
(١٨) معاني القرآن للزجّاج: ٩٠/١ .
(١٩) المصدر نفسه: ٥٤/٢ .
(٢٠) يُنظر: المصدر نفسه: ٢١٨/٤ .
(٢١) المصدر نفسه: ١٠٩/٥ .
(٢٢) الحجّة: ٦/٤ .
(٢٣) الأعراف: ٣٨ .
(٢٤) معاني القرآن للزجّاج: ٢٧٢/٢ .
(٢٥) النّمل: ٦٦ .
(٢٦) معاني القرآن للزجّاج: ٩٧/٤ .
(٢٧) الحجّة: ٢٣٧/٥ .
(٢٨) شرح الشافية : ٢٩٠/٣ – ٢٩١ .
(٢٩) القدر: ٤ .
(٣٠) شرح المفصل : ١٥٢/١٠ .
(٣١) المصدر نفسه .
(٣٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٥١٨/٢ .
(٣٣) الأنفال: ٤٢ .
(٣٤)يُنظر: السّبعة: ٣٠٦–٣٠٧، والحجّة: ١٢٩/٤–١٣٠.
(٣٥) معاني القرآن للزجّاج: ٣٣٨/٢ .
(٣٦) الكتاب: ٣٩٥/٤ .
(٣٧) الحجّة: ١٤٠/٤ .
(٣٨) المصدر نفسه: ١٤٣ .
(٣٩) القيامة: ٤٠ .
(٤٠) البيت مجهول النسبة، يُنظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤١٢/١، ومعاني القرآن للزجّاج:٣٣٨/٢، والحجّة: ١٤٢/٤.
(٤١) معاني القرآن للفرّاء: ٤١٢/١ .
(٤٢) يونس: ٥٦ .
(٤٣) معاني القرآن للزجّاج: ٣٣٨/٢ – ٣٣٩ .
(٤٤) الحجّة: ١٤٢/٤ .
(٤٥) مشكل إعراب القرآن : ٢/ ٣١٨.
(٤٦) الدّر المصون: ٥٨٧/١٠ .
(٤٧) الحجّة: ١٤٢/٤ .
(٤٨) معاني القرآن للأخفش: ٦١٢ .
(٤٩) معاني القرآن للزجّاج: ٣٣٩/٢ .
(٥٠) إعراب القرآن للنّحّاس: ٩٤/٥.
(٥١) يُنظر: معاني القرآن للزجّاج: ٢٤٩/١ .
(٥٢) المائدة: ٥٤ .
(٥٣) معاني القرآن للزجّاج: ٢٤٩/١ .
(٥٤) يُنظر: الحجّة: ٢٣٢/٣–٢٣٣ .
(٥٥) المصدر نفسه: ٢٣٣/٣ .
(٥٦) إعراب القراءات السّبع : ٢٢٦/١ – ٢٢٧ .
(٥٧) إعراب القرآن للنّحّاس: ٩٤/٥ .
(٥٨) البقرة: ٢ .
(٥٩) معاني القرآن للزجّاج: ٦٩/١ .
(٦٠) الحجّة: ١٧٨/١ – ١٧٩ .
(٦١) النّشر في القراءات العشر : ٢٩٦/١.
(٦٢) الكشف عن وجوه القراءات : ١٢٢/١ .
(٦٣) التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ: ٥٨ ، ويُنظر: الكتاب: ١٧١/٤ – ١٧٢ ، وشرح الشّافية: ٢٧٥/٢ – ٢٧٦ .
(٦٤) التّكملة : ٢٠٥ .
(٦٥) يُنظر: شرح الشّافية: ٢٧٥/٢ .
(٦٦) الحجّة: ١٧٩/١ .
(٦٧) المصدر نفسه: ٢١٢ – ٢١٣ .
(٦٨) التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٥٩ .
(٦٩) الحجّة: ٢١٣/١ – ٢١٤ .
(٧٠) يوسف: ١١ .
(٧١) معاني القرآن للزجّاج: ٧٦/٣ .
(٧٢) الحجّة: ٢١٣/١ .
(٧٣) البقرة: ١١ .
(٧٤) الحجّة: ٣٤٥/١ .
(٧٥) المصدر نفسه: ٢٩٦/٦ .
(٧٦) المصدر نفسه: ٢١٣/١ .
(٧٧) الانشقاق: ١ و ٥ .
(٧٨) الحجّة: ٣٩٢/٦ .
(٧٩) العصر: ٣ .
(٨٠) الحجّة: ٤٣٩/٦ .
(٨١) يونس: ٣٥ .

(٨٢) الحجّة: ٢٧٨/٤ .
(٨٣) المصدر نفسه: ٢٧٤ .
(٨٤) البقرة: ١٣٩ .
(٨٥) معاني القرآن للزجّاج: ١٨٩/١ .
(٨٦) المصدر نفسه: ٨٤/١ .
(٨٧) الملك: ٢٧ .
(٨٨) معاني القرآن للزجّاج: ١٥٧/٥ .
(٨٩) النّجم: ٥٠ .
(٩٠) يُنظر: السّبعة: ٦١٥ ، ومعجم القراءات القرآنيّة ، أحمد مختار عمر ، وعبد العال سالم مكرم : ٢٢/٧ .
(٩١) الحجّة: ٢٣٧/٦ – ٢٣٨ .
(٩٢) آل عمران: ٧٥ .
(٩٣) معاني القرآن ، النّحّاس : ٢٨٠/٤ ، ويُنظر: مقدّمة تحقيق المقتضب،المبرّد، تح: عبد الخالق عضيمة: ١١٢/١.
(٩٤) معاني القرآن للزجّاج: ٦٣/٥ .
(٩٥) الحجّة: ٢٣٩/٦ – ٢٤٠ .
(٩٦) يُنظر: التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٧٩.
(٩٧) الكتاب: ٤٤٤/٤ – ٤٤٥ .
(٩٨) المسائل البصريات : ٢١٦/١ – ٢١٧ .
(٩٩) البقرة: ٧١ .
(١٠٠) معاني القرآن للزجّاج: ١٣٧/١ – ١٣٨ .
(١٠١) المصدر نفسه: ١٣٨ .
(١٠٢) الحجّة: ٢٣٨/٦ .
(١٠٣) معاني القرآن للزجّاج : ١٣٨/١ .
(١٠٤) التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٨٠ .
(١٠٥) الحجّة: ١٠٠/١ – ١٠١ .
(١٠٦) المصدر نفسه: ١٧٩/٥ .
(١٠٧) المصدر نفسه .
(١٠٨) يُنظر: الحجّة: ٢٧٦/٤ – ٢٧٧ .
(١٠٩) أبو علي الفارسيّ : ١٠٢ ، ويُنظر: التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٨٠ .
(١١٠) النّساء: ١٥٤ .
(١١١) يُنظر: السّبعة، ابن مجاهد: ٢٤٠، والحجّة: ١٩٠/٣.
(١١٢) البيت مجهول النسبة . يُنظر: الكتاب: ٤٥٠/٤ ، ومعاني القرآن للزجّاج: ٩٠/١ ، والحجّة: ١٩٣/٣.
(١١٣) الحجّة: ١٩١/٣ وما بعدها .
(١١٤) يونس: ٣٥ .
(١١٥) الكهف: ٩٧ .
(١١٦) يس: ٤٩ .
(١١٧) الحجّة: ٤٢/٦ .
(١١٨) البقرة: ٢٧١ .
(١١٩) السّبعة : ٢٤٠ ، والحجّة: ٣٩٦/٢.
(١٢٠) البقرة: ٥٤ .
(١٢١) البقرة: ٦٧ .
(١٢٢) الحجّة: ٣٩٦/٢ – ٣٩٧ .
(١٢٣) النّور: ١٥ .
(١٢٤) الحجّة: ٣١٧/٥ .
(١٢٥) الكهف: ٧٦ .
(١٢٦) يُنظر: السّبعة : ٣٩٦ ، والحجّة: ١٦٠/٥ .
(١٢٧) الحجّة: ١٦٢/٥ .
(١٢٨) اللّيل: ١٤ .
(١٢٩) الحجّة: ٤٢١/٦ .
(١٣٠) معاني القرآن للزجّاج: ٣٠١/١ .
(١٣١) المصدر نفسه: ٩٠ – ٩١ .
(١٣٢) النّساء: ٥٨ .
(١٣٣) معاني القرآن للزجّاج: ٥٤/٢ .
(١٣٤) المصدر نفسه: ١٧/٣ .
(١٣٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٥٥/٣ ، والسّبعة: ٤٠١ ، والحجّة: ١٧٨/٥ .
(١٣٦) الصّحيح هو إدغام التّاء في الطّاء وتسكين السّين ، ولم ينبّه إليه المحقّق في الطّبعتين: طبعة دار الحديث:٢٥٥/٣ ، وطبعة عالم الكتب : ٣/ ٣١٢ .
(١٣٧) معاني القرآن للزجّاج: ٢٥٥/٣ .
(١٣٨) يس: ٤٩ .
(١٣٩) معاني القرآن للزجّاج: ٢١٨/٤ .
(١٤٠) الحجّة: ١٩١/٣ .
(١٤١) السّبعة في القراءات : ٣٢٦ ، والحجّة: ٢٧٤/٤ .

(١٤٢) الحجّة: ٢٧٨/٤ .
(١٤٣) الكتاب: ٣٥٦/٣ – ٣٥٧ .
(١٤٤) شرح كتاب سيبويه : ١١٠/٤ .
(١٤٥) التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٩٧ .
(١٤٦) المصدر نفسه: ٨٨ .
(١٤٧) الخصائص: ٩١/١ .
(١٤٨) المصدر نفسه: ٩٢/١ .
(١٤٩) التّوجيه الصّوتي للقراءات في كتاب الحجّة: ٨٨ .
(١٥٠) الحجّة: ٤٢/٦ .
(١٥١) المسائل البغداديات : ٥٤٣.
(١٥٢) الخصائص: ٩٢/١ .
(١٥٣) المصدر نفسه: ٩٣/١ .

المصادر

- القرآن الكريم .
- أبو علي الفارسيّ ، حياته ، ومكانته بين أئمّة العربيّة ، وآثاره في القراءات والنّحو ، د . عبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، مط: نهضة مصر ، الفجّالة ـ القاهرة ، ١٩٥٨م .
- إعراب القرآن: النّحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمّد (٣٣٨هـ) ، تحقيق: زهير غازي زاهد ، ط/٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن (٣٧٠هـ) ، تحقيق: عبد الرّحمن سليمان العثيمين، ط/١، مط: المدني، القاهرة، ١٩٩٢م.
- الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) ، تحقيق : موسى بناي العليلي، مط: العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- التّكملة ، الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن أحمد ، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان ، ط/٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠١٠م .
- التّوجيه الصّوتي للقراءات القرآنيّة في كتاب الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ ، حيدر نجم ، رسالة ماجستير ، كلّيّة التّربية ، جامعة القادسيّة ، ٢٠٠٩م .
- الحجّة للقرّاء السّبعة ، الفارسي ، أبو عليّ الحسن بن أحمد ، تحقيق: بدر الدّين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح ، وأحمد الدّقّاق ، ط/١، دار المأمون للتّراث ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، ط/٢ ، دار الكتب المصرية، القاهرة ، ١٩٥٥م .
- الدّر المصون في عِلم الكتاب المكنون ، السّمين الحلبي، احمد بن يوسف (٧٥٦هـ) ، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط ، دار القلم ، دمشق . (د . ت) .
- السّبعة في القراءات ، أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد (٣٢٤هـ) ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، ط/٢ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٠ .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الإستراباذي ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن (٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّفزاف ، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٩٨٢ .
- شرح كتاب سيبويه ، السّيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيّد علي، ط/١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل ، ابن يعيش ، موفق الدّين يعيش بن عليّ (٦٤٣هـ) ، المطبعة المنيريّة ، مصر ، (د.ت) .
- الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون ، ط/١ ، دار الجيل ، بيروت . (د. ت) .
- المسائل البصريات ، أبو عليّ الفارسيّ ، أبو عليّ الحسن بن أحمد ، تحقيق: محمّد الشّاطر أحمد ، مط: المدني ، ط/١ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- المسائل البغداديات ، الفارسي ، أبو عليّ الحسن بن أحمد ، تحقيق: صلاح الدّين عبد الله السّنكاوي ، مط: العاني ، بغداد .
- مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب ، تحقيق: د. حاتم الضّامن ، دار البشائر ، ط/١ ، ٢٠٠٣ .
- معاني القرآن ، الأخفش ، سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، دراسة وتحقيق: د . عبد الأمير محمّد أمين الورد ، ط/١، عالم الكتب ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- معاني القرآن ، الفرّاء ، أبو زكريّا يحيى بن زياد ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمّد على النّجّار ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي ، دار السّرور ، القاهرة ، ١٩٥٥م .
- معاني القرآن ، النّحّاس ، أبو جعفر احمد بن محمّد ، تحقيق: محمّد علي الصّابوني ، ط/١ ، مركز إحياء التّراث العربيّ ، السعوديّة ، ١٩٨٨م .
- معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، خرّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدّين ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
- معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء ، د . أحمد مختار عمر ، د . عبد العال سالم مكرم ، ط/٢ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٨م .
- المقتضب ، للمبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد ، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
- النّشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، أبو الخير محمّد بن محمّد الدّمشقي (ت٨٣٣هـ) ، تحقيق: علي محمّد الضّبّاع ، دار الكتب العلميّة ، بيروت . (د.ت) .

Abstract